قوله لا الاستسقاء مثلها الغائبة بعذر فلا تشرع فيها صلاة سنة الخوف الآن خيف فوتها بالموت قوله كالراتبة مثلها التحية اذا فرض وقوع القتال في مسجد ولذا التراويح فله صلاتها كصلاة شدة الخوف

باب القضاء

وهو القضاء والاعادة اي حكمهما من وجوب الاول في الفوات بغير عذر وندبه في الفوات به وفي النفل وندب الثانية هذا هو مقصود المتن واما تعريفها فلم يذكره الاثبات والقضاء في الاصل ضد الاداء وقد يطلق كل بعض الاخر نحو فاذا قضيت مناسككم وقد اوديت ديني قوله وهو ففعله العبادة كلها قضاء او نفلا صلاة او غيرها تصوم وقوله او الا دون ركعة ناص بالصلاة وهذا هو المعتمد في الاصول وقيل ما وقع في الوقت اداء وما بعده قضاء وقيل الكل اداء تبعا لما وقع في الوقت واذ بقي من الوقت ما يسع دون ركعة نوى القضاء وجوبا اذ الوجه لنية الاداء حينئذ بل لا تصح كنيته بعد الوقت هذا اذا اراد الفرض

والاداء للاداء والقضاء لغتين احدهما الاكثر ومحله ايضا اذا قصد الاداء الشرعي اما اذا قصد المعنى اللغوي فلا يضر وشمل كلامه ما لو احرم بها وقتية في وقت يسعها او اكثر ولم يقع منها في الوقت الا دون ركعة فتكون قضاء لكن لا اثم فيه لانه من الله الجائز ولو نوى القضاء الحقيقي فحرق الله العادة بامتداد الوقت لم تبطل صلاته لان ذلك هو المخاطب به ابتداء والامتداد نادر لا يحال

قوله بعد وقت الاداء متعلق بفعل يعني ان القضاء فعل العبادة كلها بعد الوقت او فعل اقل من ركعة فيه والباقي خارجه واما الاداء فهو كما سيأتي فعل كل العبادة في الوقت او فعل ركعة كاملة فيه والباقي بعده والمراد بوقت الاداء الزمان المقدر له شرعا موسعا وهو ما يسع غير وظيفة الوقت من نوعها كالظهر ومضيقا وهو الذي لا يسع غير وظيفة من نوعها كرمضان وايام الليالي البيض فلم يقدر له زمان في الشرع كالنذر والنفل المطلقين وغيرهما وان كان فوريا كالايمان والامر بالمعروف والنهي عن المنكر للقادر الا يسعى فعله اداء ولا قضاء وان كان الزمان ضروريا لفعله قوله استدراكا بمفعول لاجله تداركا بذلك الفعل لما اي لشيء سبق لفعله اي

لفعل ذلك الشيء ولامه للتعدية متعلقة بمقوله مقتض الزم وهو فاعل سبق والمقتضي الطالب للفعل وجوبا او ندبا وهو دخول الوقت او الامر بفعلها بعد دخوله واسناد الطلب لذلك مجاز اذ الطالب حقيقة هو الشارع ولا فرق بين ان يكون الطلب متعلقا بالمستدرك كما في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر او بغيره كما في قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فان الطلب حال النوم والحيض كان متعلقا بغيرهما لانهما لانهما حينئذ غير مكلفين والتغيير بالمقتضي اعم من التغيير بالموجب لان النوافل الموقتة اذا فاتت تقضى في الاظهر وخرج بقوله استدراكا لو صلى في الوقت صلاة صحيحة ثم اراد فعلها خارجه في جماعة فانها لا تسمى قضاء ولا اعادة لان شرط المعادة ان تكون في وقت الاداء فيما طلبه وخرج ايضا صلاة الحائض اذا لم يسبق لفعلها مقتض فلا قضاء عليها قوله والاعادة مجرور عطفا على القضاء وهي لغة فعل الشيء ثانيا وفي اصطلاح الاصوليين فعل العبادة ثانيا لخلل او عذر كتحصيل الثواب وفي اصطلاح الفقهاء فعل المكتوبة المؤداة او النافلة التي شرع فيها في اداء في وقت الاداء جماعة لرجحان الثواب فالمراد بها عندهم بعض ما صدقات المعنى الثاني عند الاصوليين فقوله في وقت اداءها ثانيا اي لعذر وهو تحصيل الثواب قوله من موقت اي فرضا كان او نفلا كالضحى والتراويح وخرج به الكسوف والخوف كما سيأتي ولو كان عليه فوايت واراد قضاءها سن ترتيبها خروجا من اوجبه وان فات بعضها بلا عذر وبعضها به ويبدأ بالفايت اولا وان فات بلا عذر وما بعده به فلو فاته عصر بلا عذر وظهره به قدم الظهر هذا اذا كانتا يوما واحدا اما لو فاتته العصر من يوم والظهر من يوم بعده فيبدأ بالعصر محافظة على الترتيب واذا كان لا يعرف عددها فقال القفال يقضي ما تحقق تركه اي فلا يقضي المشكوك فيه وقال القاضي حسين يقضي ما زاد على ما تحقق فعله فيقضي ما ذكر وهو المعتمد قوله متى تذكره اي في اي زمان تذكره وقدر الى فان لم يتذكره او تذكره ولم يقدر على فعله لم يقض ويقضيه متى تذكره ولو في وقت الكراهة نعم ان تذكره وقت الخطبة امتنع عليه فيؤخره لما

قوله او لغيره معطوف على المستدرك اهـ

ان ما فعل بعد وقت الاداء لا يقصد الا ستدراك صح

سواء الصباح وان قال جهز وما بعده بلا عذر لان التنوع اهـ

Copyright Imam Ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)